كلية التربية

كلية معتمدة من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم

إدارة: البحوث والنشر العلمي (المجلة العلمية)

=======

نظام التعليم في فنلندا والإمارات العربية المتحدة
دراسة تحليلية مقارنة

إعـداد

فؤاد بن لافي بن مسفر الأحمدي

(باحث دكتوراه، ماجستير في الإدارة التعليمية).

﴿ المجلد الرابع والثلاثون– العدد الثامن – أغسطس ٢٠١٨م ﴾

http://www.aun.edu.eg/faculty_education/arabic

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى:

وصف وتحليل نظام التعليم في كل من فنلندا والإمارات العربية المتحدة، والجذور التاريخية لهذين النظامين، والتعرف على العوامل المؤثرة في نظام التعليم في كلا الدولتين، وعلى الأسس التي يقوم عليها ، وبيان أوجه الشبه والاختلاف بين النظامين.

أهمية الدراسة:

حاجة القائمين على التعليم والباحثين إلى الدراسات المقارنة والتي تكشف الأسباب التي تساعد على نجاح نظام التعليم والظروف التي تعيق تقدمه. وقد تفيد هذه الدراسة المسؤولين في الإمارات العربية المتحدة على إحداث نظام تعليمي متطور ومتكامل يواكب المعايير العالمية من خلال التعرف على الأسباب التي ساعدت فنلندا على التحول من نظام تعليمي متوسط المستوى إلى نظام تعليمي نموذجي معاصر.

أسئلة الدراسة:

١- ما الجذور التاريخية لنظام التعليم في فنلندا والإمارات؟

٢- ما العوامل التي أثرت في تشكيل نظام التعليم في فنلندا والإمارات؟

٣- ما الأسس التي يقوم عليها نظام التعليم في فنلندا والإمارات؟

٤- ما السمات العامة لنظام التعليم في فنلندا والإمارات؟

٥- ما الهيكل التنظيمي للإدارة التعليمية في فنلندا والإمارات.

٦- ما أوجه الشبه والاختلاف بين نظامي التعليم في فنلندا والإمارات؟

منهج الدراسة:

أُستخدم المنهج المقارن حيث يعد أنسب المناهج التي تساعد على تتبع خطوات التطور في الأنظمة التعليمية وتحليل الأسباب التي أدت إليه والمؤثرات التي تعرض لها.

حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة الحالية على نظام التعليم في فنلندا والإمارات العربية المتحدة، وأجريت في العام ١٤٣٨/١٤٣٩هـ.

النتائج:

توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج، أهمها:

١-نظام التعليم في كل من فنلندا والإمارات العربية المتحدة يأخذ بالنمط المركزي، إلا أن نظام التعليم الفنلندي يتصف بمرونة أكبر من خلال اعتماد مبدأ اللامركزية في إعطاء المدارس إمكانية إدارة شؤونها الداخلية والاستقلالية في اتخاذ القرار، في حدود القانون التشريعي لوزارة التعليم في فنلندا.

٢-يتشابه نظام التعليم في كل من فنلندا والإمارات العربية المتحدة ، من حيث تمويل التعليم إذ يمول التعليم في كلا النظامين من قبل الحكومة المركزية.

٣-ساهم النظام التعليمي بفاعلية في تحقيق نمو اقتصادي قائم على المعرفة في فنلندا، من خلال تلبية حاجة سوق العمل للقوى البشرية المدربة ذات الأداء الأكاديمي المتميز.

٤-يختلف نظام التعليم في كل من فنلندا والإمارات العربية المتحدة في أسلوب ومصادر إعداد المعلمين.

٥-اتخاذ القرار في فنلندا يتم بمركزية التشريع ولا مركزية التنفيذ، إذ تم نقل مستويات القرار والمسؤولية عن التعليم من وزارة التعليم ووضعها على عاتق المدارس والبلديات المحلية، بينما اتخاذ القرار في نظام التعليم الإماراتي يتصف بمركزية التشريع والتنفيذ.

وفي ضوء النتائج، تم وضع عدد من التوصيات والمقترحات التي قد تساعد المسؤولين في وزارة التعليم في الإمارات العربية المتحدة، وأيضاً في الدول العربية على تحسين وتطوير أنظمتهم التعليمية، وفي إثراء مستوى ممارسات مدارس التعليم العام

مدخل الدراسة

المقدمة:

يعد إصلاح التعليم في الإمارات العربية المتحدة أحد المتطلبات الرئيسة للتحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، فجودة التعليم سبيل للنهوض بمسيرة التنمية الشاملة، ووسيلة انتقال لمجتمع متعلم سمته الريادة في البحث والاستكشاف، والنظر في إنجازات نظام التعليم الفنلندي والتقدم الذي أحرزه في إصلاحاته التعليمية، والذي جعله في مصاف الأنظمة التعليمية المتقدمة في العالم؛ يستدعي الاستفادة من تجربة التغيير والإصلاح التعليمي في فنلندا.

وقد بينت النتائج الأولية للدراسة التي أجراها البرنامج الدولي لتقييم الطلبة، (بيسا، PISA)، على طلبة من أربعين دولة في العالم، تميز أطفال فنلندا.

وتأتي دراسة الأنظمة التربوية لدول أخرى، نظراً لأهميتها في الكشف عن نماذج متقدمة في التعليم من خلال فحصها ودراستها والتعمق في علاقتها المتبادلة مع بيئتها، وفي الوقت ذاته تجنب الوقوع في أخطاء الأنظمة والاستفادة من هذه الأخطاء، إضافة إلى أن المقارنة بين النظم التربوية يساعد على معرفة الإجراءات التربوية التي لا تتلائم مع البيئات التعليمية المختلفة والمتنوعة بتراثها وثقافتها وتقاليدها التي تتحكم في سياساتها التعليمية.

وفي هذا الشأن تبرز أهمية الدراسة المقارنة؛ لأنها تضيف أبعاداً جديدة، تتمثل في رؤية وخبرات الآخرين المتماثلين –ربما ثقافياً– والمختلفين فيها كذلك. حيث يسعى علم المقارنة إلى تحقيق أهداف عدة، من بينها الهدف الإصلاحي، وهو إصلاح لأوضاع اجتماعية أساساً، وتطوير لها (حجي، ١٩٩٢م، ص٩).

ومن هذا المنطلق يسعى الباحث إلى دراسة النظم التعليمية لكل من فنلندا والإمارات العربية المتحدة لمعرفة العوامل والأسباب التي شكلت هذين النظامين الذين يتضمنان الكثير من النماذج والتجارب التي تستحق الدراسة.

مشكلة الدراسة:

تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة لتنفيذ أفضل التجارب التعليمية المعمول بها دولياً، سعياً منها لرفع مستوى جودة التعليم فيها، والتحول من أساليب التعليم التقليدية إلى إتباع وسائل ومناهج حديثة تؤدي إلى نظام تعليمي متطور ومتكامل يواكب المعايير العالمية.

وتعد الاختبارات الدولية من ضمن قائمة الأجندة الوطنية للإمارات العربية المتحدة التي تساعد في رسم ملامح المستقبل المأمول بنظام تعليمي ذو جودة عالية. وقد حققت الإمارات في اختبارات PISA في دورته الأخيرة لعام ٢٠١٥م، المرتبة ٤٤ في مادة العلوم، وهي المرتبة ذاتها التي تحققت في الدورة السابقة لعام ٢٠١٢م، وحصدت في مادة الرياضيات المرتبة ٤٨، متقدمة بنسبة بسيطة عن عام ٢٠١٢م والذي حققت فيه المرتبة ٤٤، وبينت النتائج أن ما نسبته ٤٠-٤٩% من الطلبة حصلوا على نتائج في المستوى الأول أو الأدنى، حيث يصنف هذا المستوى على أنه ضعيف. وعند مقارنة النتائج بين الدورتين ٢٠١٢-٢٠١٥ يلاحظ زيادة في نسبة الطلبة الذين هم في مستوى ضعيف في الدورة الأخيرة، وفي الوقت ذاته تدني في نسبة الطلبة الذين يصنف وضعهم في المستوى المتوقع

أهداف الدراسة:

في ضوء ما تم عرضه في مشكلة الدراسة، سعت هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- وصف وتحليل نظام التعليم في فنلندا من خلال معرفة الجذور التاريخية لهذا النظام.

٢- استقصاء العوامل المؤثرة في نظام التعليم الفنلندي.

٣- التعرف على الأسس التي يقوم عليها نظام التعليم الفنلندي.

٤- الوقوف على السمات العامة التي يتسم بها نظام التعليم في فنلندا.

٥- التعرف على الهيكل التنظيمي للإدارة التعليمية في فنلندا.

الأهمية النظرية:

تبرز الأهمية النظرية للدراسة الحالية في ما يلي:

١-قد تسهم الدراسة الحالية في إثراء المعرفة العلمية من خلال المقارنة بين نظام التعليم الإماراتي، ونظام التعليم في فنلندا.

٢- قد تفتح مجالاً للقائمين على التعليم والباحثين لإجراء الدراسات المقارنة، والتي تكشف الأسباب التي تساعد على نجاح نظام التعليم والظروف التي تعيق تقدمه.

الأهمية التطبيقية:

١- قد تساعد هذه الدراسة القائمين على التعليم في الإمارات من الاستفادة من مشروع فنلندا في تطوير التعليم، والذي ساهم في نقل فنلندا إلى مجتمع قائم على المعرفة الحديثة.

٢- قد تفيد هذه الدراسة القائمين على السياسة التعليمية في التعرف على أثر التعليم المهني

أسئلة الدراسة:

١-ما الجذور التاريخية لنظام التعليم في فنلندا؟

٢- ما العوامل التي أثرت في تشكيل نظام التعليم في فنلندا؟

٣-ما الأسس التي يقوم عليها نظام التعليم في فنلندا؟

٤- ما السمات العامة لنظام التعليم في فنلندا؟

٥- ما الهيكل التنظيمي للإدارة التعليمية في فنلندا؟

٦-ما الجذور التاريخية لنظام التعليم في الإمارات العربية المتحدة؟

٧-ما العوامل التي أثرت في تشكيل نظام التعليم في الإمارات العربية المتحدة؟

٨-ما الأسس التي يقوم عليها نظام التعليم في الإمارات العربية المتحدة؟

٩- ما السمات العامة لنظام التعليم في الإمارات العربية المتحدة؟

١٠- ما الهيكل التنظيمي للإدارة التعليمية في الإمارات العربية المتحدة؟

١١- ما أوجه الشبه والاختلاف بين نظامي التعليم في فنلندا والإمارات العربية المتحدة؟

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: دراسة نظام التعليم في كل من فنلندا والإمارات العربية المتحدة من حيث الجذور التاريخية، والعوامل التي أثرت على نظام التعليم والأسس التي يقوم عليها، والسمات العامة لكل نظام تعليمي والهيكل التنظيمي، وأوجه الشبه والاختلاف بين النظامين.

الحدود المكانية: تقتصر الدراسة الحالية على نظام التعليم في فنلندا والإمارات.

الحدود الزمنية: ١٤٣٨/١٤٣٩هـ.

منهج الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج المقارن من أجل وصف نظام التعليم في فنلندا والإمارات وتحليل نظامهما التعليمي ومشكلاته.

مصطلحات الدراسة:

نظام التعليم: "هو الإطار الذي يضم كل عناصر العملية التعليمية ومكوناتها من الغايات والأهداف والأنظمة والمناهج، والطلاب والمعلمين وشتى العاملين في قطاع التعليم.

التربية المقارنة: هي دراسة نظم التعليم وفلسفاته وأوضاعه ومشكلاته في بلد ما من البلاد أو أكثر، مع رد كل ظاهرة من ظواهرها ومشكلة من مشكلاتها إلى القوى والعوامل الثقافية التي أدت إليها.

الإطار النظري

أولا: الإطار المفاهيمي:

ويتناول هذا الإطار المفاهيم الأساسية التالية:

١) مفهوم التربية المقارنة:

هي الدراسة التحليلية لأنظمة التعليم ومشكلاتها المختلفة بين بلدين أو أكثر.

٢) نشأة التربية المقارنة:

١- مرحلة الوصف:

تعتبر هذه المرحلة بمثابة الدارسات الأولية في مجال التربية المقارنة

٢- مرحلة النقل والاستعارة:

يعود تاريخ هذه المرحلة إلي العقد الثاني من القرن التاسع عشر عندما نشر "مارك أنطوان جوليان" مقالة حدد فيها بوضوح أغراض وطرق الدراسة المقارنة للمشكلات التربوية.

٣- مرحلة القوى والعوامل الثقافية:

وقد بدأت تلك المرحلة في النصف الأول من القرن العشرين وفيها اتجه اهتمام المشتغلين بالتربية المقارنة نحو ربط النظم التعليمية بما يدور في مجتمعاتهم من أمور، وما تتعرض له أوضاع التربية والتعليم من مؤثرات، وما تخضع له من ظروف تواجهها، ومدى التفاعل بين الظواهر الاجتماعية والنظم التعليمية

٤- مرحلة المنهج العلمي:

بدأت تلك المرحلة من منتصف القرن العشرين حتى الوقت الحالي.

٣) أهداف التربية المقارنة:

١- التعرف على ثقافات الشعوب وحضارتها في أبعادها المختلفة، وإيجاد لغة وأرضية مما يساعد على التقارب والتفاهم بينها بين المجتمعات.

٢- الكشف عن علاقة الفرد بالدولة وتركيبها السياسي، وما يرتبط بذلك من النظريات والأهداف السياسية للدولة ونواياها تجاه الدول الأخرى سواء كانت هذه الأهداف مستترة أو معبراً عنها بصراحة.

٣- تزويد القائمين على السياسة التعليمية والمخططين للتعليم ببدائل رسم السياسة واتخاذ القرار حتى تأتي السياسة التعليمية أو الخطة التعليمية على أساس علمي سليم.

٤) أهمية التربية المقارنة:

١-التربية المقارنة لها قيمة ثقافية حيث تتنبأ بما أجرته الدول المختلفة من تجارب في ميدان التعليم، وتساهم في معرفة أحدث ما لديها من أنماط.

٢- القيمة التاريخية التي تمكن من تتبع خطوات التطور في الكيان التربوي وتحليل الأسباب التي أدت إليه والمؤثرات التي تعرض لها.

٣- تحقق تفاهم دولي أفضل، إذ أن التنظيم التربوي لدولة ما يساعد في معرفة المشكلات التي واجهها والسب التي سلكت لحل تلك المشكلات.

٤- يساعد على تنفيذ الإصلاحات التعليمية التي تتطلبها الأنظمة التعليمية في بلد ما من خلال دراسة وفحص وتحليل الأنظمة التعليمية في بلد آخر.

٥) أنماط الإدارة التعليمية:

تعد المركزية واللامركزية، فكرتان أساسيتان في التنظيم الإداري، وتعنيان تجمع السلطة أو تفريقها في إدارة المؤسسات العامة والخاصة، وذلك من أجل تنظيم هذه السلطة ومراقبتها ولكل من هذين النظامين مزاياه وعيوبه، نوضحها فيما يلي:

أولاً: مزايا الإدارة المركزية في التعليم وعيوبها:

١- تحقيق الوحدة والتماسك والفاعلية والتنسيق في العملية التربوية.

٢- تعزيز العدالة الاجتماعية. وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية أمام أبناء المجتمع جميعهم.

٣- تحقيق التجانس في الخطط والمناهج والتوجيه والتقويم.

وفي مقابل المزايا التي تتمتع بها الإدارة المركزية، فإن لها عيوباً هي:

١- لا تشجع المركزية التلاؤم مع البيئة المحلية وحاجاتها التربوية المختلفة.

٢- تهدف المركزية إلى الوحدة، ولكنها لاتهدف إلى التنوع، أي أنها تميل إلى وضع سياسات ونظم موحدة تسري على العاملين في التربية جميعهم، متجاهلة الفروق الفردية بين الأفراد.

٣- تتسم المركزية بالجمود، والتضخم البيروقراطي.

ثانياً: مزايا الإدارة اللامركزية وعيوبها:

من أهم مزايا الإدارة المركزية ما يلي:

١- تحقيق الحرية في تطبيق الخطط والبرامج.

٢- تقوية علاقات المؤسسة التربوية بالبيئة المحلية.

٣- تشجع التجريب والتدريب والروح الابتكارية ونمو الخبرات الفنية.

٤- تأمين المرونة والسرعة في اتخاذ القرارات، وفي الإنجاز، وتحقيق الإتقان في العمل.

٥- الاستجابة السريعة الشاملة لحاجات المنتفعين بالخدمات التربوية.

إلى جانب المزايا التي تتمتع بها الإدارة اللامركزية، فإن لها عيوباً، يمكن تحديدها في النقاط التالية:

١- لا تساعد على تحقيق العدالة الاجتماعية، وتوفير تكافؤ الفرص التعليمية بين أبناء المجتمع الواحد.

٢- قد تؤدي إلى تفتيت الوحدة والتماسك بين أجزاء المجتمع الواحد، إذا ما عملت المؤسسات التربوية الخاصة والجماعات المحلية على تحقيق أهداف متباينة.

٣- تؤدي إلى تباين كبير وواضح في المستويات التربوية نتيجة لاختلاف المناطق من حيث مواردها المادية، وبالتالي من حيث المباني والوسائل والمعلمين.

٤- عدم قدرة اللامركزية على تحقيق وحدة التوجيه والإشراف والتقويم.

٦) العوامل المؤثرة في أنظمة التعليم:

١- العامل السياسي:

تؤثر العوامل السياسية في النظام التعليمي من ناحيتين يوضحها متولي (٢٠٠٨م، ص٤٢) فيما يلي:

أ- النمط الايديولوجي السائد في المجتمع: ويقصد بها مجموعة الأفكار التي تضع الأساس لنظام سياسي واجتماعي واقتصادي معين

ب- الظروف السياسية المؤقتة أو الطارئة: حيث تؤدي إلى تخلي المجتمع عن نظريته السياسية التي يعتنقها بسب الظروف الطارئة كظروف الحرب أو الاضطرابات

٢-العامل الاقتصادي

الاقتصاد والتعليم بينهما علاقة تبادلية. ويتضح تأثير الاقتصاد في تحديد محتوى التعليم ومناهجه وأساليبه بصفة عامة، وفي الإنفاق عليه وتوفير نوعيات متعددة من الخدمات التعليمية، وفي عدد سنوات التعليم.

٣- العوامل الاجتماعية:

نستطيع أن نميز ثلاثة مؤثرات للعوامل الاجتماعية في النظام التعليمي هي: الدين واللغة والطبقة. ويؤثر العامل الديني في النظم التعليمية تأثيراً مباشراً.

٤- العوامل الجغرافية:

تؤثر العوامل الجغرافية في النظم التعليمية من ثلاث زوايا هي: المناخ، وطبيعة البيئة، ومصادر الثروة، يوضحها متولي (٢٠٠٨م، ص٣٣-٣٤) فيما يلي:

أ- المناخ: ب- طبيعة البيئة: ج- مصادر الثروة:

٥- العوامل السكانية:

يتضح تأثير القوى السكانية من زاويتين هما:التكوين العنصري والتكوين الديمغرافي للسكان.

ثانياً: نظام التعليم في فنلندا:

تحقيقاً لهدف الدراسة تم في هذا الجزء استعراض وتحليل نظام التعليم في فنلندا من خلال الإجابة على أسئلة الدراسة. بحيث تم عرض الجذور التاريخية لهذا النظام، والعوامل المؤثرة عليه، والأسس التي يقوم عليها النظام التعليمي الفنلندي والسمات العامة لهذا النظام، وكذلك الهيكل التنظيمي للإدارة التعليمية في فنلندا.

ما الجذور التاريخية لنظام التعليم في فنلندا؟

للإجابة على السؤال الأول:

حملت نهاية الحرب العالمية الثانية تغييرات فورية في التعليم الفنلندي والمؤسسات الاجتماعية الأخرى. وسرعان ما أصبح التعليم الوسيلة الرئيسة للتحول الاجتماعي والاقتصادي في فترة ما بعد الحرب وفي الخمسينيات، كانت الفرص التعليمية في فنلندا غير متكافئة، بمعنى أن أولئك الذين يعيشون في المدن أو البلديات الأكبر هم فقط من يمكنهم الالتحاق بمدارس النحو الثانوية أو المدارس الثانوية الدنيا.

ففي عام ١٩٥٠م، على سبيل المثال، التحق (٢٧ %) فقط من الفنلنديين البالغين من العمر (١١) عاماً بمدارس النحو الثانوية ، وكانت هناك (٣٣٨) مدرسة ثانوية تتيح الفرص التعليمية بعد سنوات التعليم الست في المدرسة الأساسية في فنلندا، وكانت الدولة الفنلندية تقوم بتشغيل قرابة(١٠٣)مدارس، والبلديات تقوم بتشغيل(١٨) مدرسة. أما ال (٢١٧) مدرسة المتبقية.

ظل هذا الوضع قائماً حتى ظهرت ثلاثة موضوعات فرضت هيمنتها على سياسة التعليم الوطنية الفنلندية بين عامي 1945 و1970م؛ وذلك لتغيير هذا النموذج التقليدي

وفي عام ١٩٦٦م أعد تشريع جديد، ومنهج وطني في عام ١٩٧٠م وذلك في النصف الثاني من الستينيات. وكان مناخ السياسة الاجتماعية في ذلك الوقت قد عزز قيم المساواة والعدالة الاجتماعية بين الطبقات الاجتماعية في المجتمع الفنلندي.

ما العوامل التي أثرت في تشكيل نظام التعليم في فنلندا؟:

العوامل الاجتماعية:

أُخذ بمبدأ حرية العبادة في فنلندا منذ عام ١٩٢٣م، ولكل مواطن الحق والحرية في اختيار أي مذهب ديني يريد اعتناقه، أو يريد ألا ينتمي إلى أي دين، وعند الحديث عن العامل الديني في فنلندا يلاحظ أن المسيحية هي الدين السائد في فنلندا، حيث قرابة ٩١% من السكان يعتنقون المسيحية (الجابري، ٢٠٠٣م، ص١٨٨).

ومن ناحية التعليم الديني في المدارس الفنلندية، فهو قائم في مناطق الأغلبية الدينية، وفنلندا دولة تتسم بالعدالة الاجتماعية.

العوامل السياسية:

فنلندا جمهورية برلمانية ذات حكومة مركزية، مقرها هلسنكي، وحكومات محلية لديها إدارة ذاتية في ٣٣٦ بلدية، وكان العقدان الأولان بعد الحرب العالمية الثانية مضطربين سياسياً في فنلندا. حيث عاد الحزب الشيوعي إلى ساحة الحياة السياسية في الانتخابات الأولى بعد الحرب في عام ١٩٤٤م، واعتبر التعليم إحدى الاستراتيجيات الأساسية لبناء مجتمع اشتراكي فنلندي. وفي انتخابات عام ١٩٤٨م، حصلت ثلاثة أحزاب سياسية على مقاعد متساوية تقريباً في البرلمان الوطني الفنلندي: الحزب الاجتماعي الديمقراطي (٥٠مقعد)، حزب المركز الزرعي (٤٩ مقعد)، والحزب الشيوعي (٤٩ مقعد) وعندها بدأت إعادة فنلندا، وكان التوافق السياسي شرطاً لإجراء الإصلاحات، بما في ذلك تجديد النظام التعليمي الفنلندي، وأدت لجان سياسة التعليم أدواراً مهمة بخاصة في وضع قواعد التعليم الأساسي لجميع الطلاب الفنلنديين مما أدى لتحقيق الرؤية في نهاية المطاف عام ١٩٧٠م

العوامل الاقتصادية:

تحولت فنلندا من بلد اقتصاده زراعي إلى بلد ذي اقتصاد معرفي متقدم في مدة قصيرة قرابة ثلاثة عقود، وكان التعليم هو أهم ركيزة في هذا التحول. وبالنظر إلى فنلندا في حدود عام ١٩٥٠ نرى أن الاستثمار كان منصباً على صناعة الآلات والهندسة والصناعة المتعلقة بالغابات.

ويلاحظ أن هذه العوامل الاقتصادية من السعي لإحداث التنمية الشاملة واستثمار البشر في التعليم مدى الدور الذي قامت به فنلندا بفعالية في عملية التحول من دولة زراعية فقيرة إلى مجتمع قائم على المعرفة الحديثة بنظام يوظف التعليم في تنمية الاقتصاد.

العوامل السكانية:

يقدر عدد سكان فنلندا وفقاً لوكالة (CIA) الأمريكية (٢٠١٧م) حوالي ٥,٥١٨,٣٧١ نسمة. وبشكل واضح فحجم السكان في فنلندا والتجانس النسبي لمجتمعها سهّل وضع العديد من جوانب السياسات التعليمية وتنفيذ الإصلاحات بشكل أكبر مما هي عليه في البلدان الأكبر والأكثر تنوعاً (سالبرج، ٢٠١٦م، ص٤٧-٤٨).

العوامل الجغرافية:

الموقع: تقع فنلندا في شمال أوروبا، وتبلغ مساحتها ٣٣٨,١٤٥ كم مربع، وترتيبها الخامسة والستين على العالم تبعاً لعدد السكان (الدخيل، ٢٠١٥م، ص١٩). وتحدها روسيا من الشرق، والبحر البلطيقي من الجنوب، وفي الغرب السويد، ومن الشمال بحر النرويج وتعد الغابات من الموارد الطبيعية في فنلندا، ومن أهم المحاصيل الزراعية والحيوانية منتجات الألبان، واللحوم، والبطاطس، والحبوب. في حين أهم منتجات فنلندا يكمن في النحاس، والماكينات، وبناء السفن، ومنتجات الأخشاب، وصناعة المعادن، والالكترونيات، والورق، والكيماويات، ومن أهم صادرات فنلندا، أشجار الغابات، والسفن، والأحذية.

ما الأسس التي يقوم عليها نظام التعليم في فنلندا:

للإجابة على السؤال الثالث: هذه الأسس هي:

١. التعليم حق وواجب على الجميع.

٢. جودة المعلمين في المؤسسات التربوية: فالمعلمون في فنلندا على درجة عالية جدا من الكفاءة والالتزام في جميع المراحل الدراسية.

٣. المتعلم هو محور العملية التعليمية.

٤. فاعلية التوجيه والإرشاد للطلبة: نظام التوجيه والإرشاد في فنلندا فريد من نوعه، فنظام التعليم الفنلندي بجميع مراحله يستوعب جيداً الدعم الفردي لتعليم ورفاه الطلبة.

٥. التقييم المستمر: تقييم كل من الطلبة والتعليم ومدخلاته ومخرجاته في فنلندا مشجع وداعم بطبيعة حاله.

٦_ المرونة والثقة: يتمتع نظام التعليم في فنلندا بالمرونة، وتستند الإدارة التربوية إلى مبدأ "التوجيه المركزي– التنفيذ المحلي".

ما السمات العامة لنظام التعليم في فنلندا؟

للإجابة على السؤال الرابع: ويمكن تلخيص هذه السمات فيما يلي:

١. السلم التعليمي:

أ– المرحلة التحضيرية:

تبدأ مرحلة التعليم في فنلندا مع بلوغ الطفل سنته السابعة.

ب– المرحلة الابتدائية:

يبدأ التعليم في المرحلة الابتدائية مع بلوغ سن السابعة، ويستمر مدة تسع سنوات.

جـ – مرحلة الثانوية الدنيا:

انتقلت فنلندا في السبعينات إلى نظام المدارس الشاملة لكل الطلبة، حيث يبدأ الطلبة الدراسة في فنلندا بسنة واحدة من التعليم قبل الابتدائي، يتبعها تسع سنين في مدرسة شاملة. يلتحق الطالب بعدها بالمدرسة الثانوية.

د– المرحلة الثانوية العليا:

تم دمج المدارس الثانوية القديمة والمدارس الابتدائية في مدرسة شاملة تمتد لتسع سنوات.

هـ – التعليم الثانوي المهني العالي:

خضع التعليم الثانوي المهني العالي لتعديلات كبيرة ليتناسب مع الأوضاع الاقتصادية والسياسية الجديدة بشكل أفضل. حيث تم تحديد الهياكل والمناهج الدراسية وطرائق ومناهج التعليم المهني لتلبي توقعات ومطالب الاقتصاد القائم على المعرفة، وتزود الطلاب بالمعرفة والمهارات المطلوبة لسوق العمل. وكان أحد الأهداف الرئيسة لسياسة فنلندا هو جعل التعليم المهني جاذباً في مرحلة التعليم الثانوي العليا

و – التعليم العالي:

تعد منظومة التعليم العالي في فنلندا، واحدة من أفضل منظومات التعلم في أوروبا، حيث يصنف المنتدى الاقتصادي العالمي التعليم العالي في فنلندا في المرتبة الأولى عالمياً. ويتكون نظام التعليم العالي من الجامعات والمعاهد الفنية، حيث يوجد في فنلندا عشرون جامعة بما في ذلك عشر جامعات متعددة التخصصات، و ثلاث جامعات للتكنولوجيا، وثلاث جامعات للاقتصاد وإدارة الأعمال، وأربع أكاديميات للفنون، وتسع وعشرون معهداً تطبيقاً.

ي– تعليم الكبار:

بالنسبة إلى الراشدين الذين يريدون أن يعززوا تعليمهم أو يرفعوا مستوى مهاراتهم، فهناك برامج وحصص دراسية متوفرة، سواء كان هدفهم النهائي أن يتعلموا القراءة أو أن يحصلوا على درجة الماجستير.

٢. تمويل التعليم:

تمكنت فنلندا من إصلاح نظامها التعليمي من خلال زيادة انخراط الشباب والكبار في جميع أنماط التعليم، وصناعة نظام تعليم ممول من القطاع العام ومتاح لنسبة كبيرة من سكانها، وتحقيق نتائج تعلم عالية دولياً، مع وجود تباينات أداء صغيرة جديدة بين المدارس في مختلف أنحاء البلاد. كل هذا تم إنجازه من خلال تمويل التعليم، بما في ذلك التعليم العالي وتعليم الكبار، من مصادر عامة بشكل كامل تقريباً.

٣. المناهج الدراسية في فنلندا:

يوجد مناهج دراسية وطنية أساسية في فنلندا، إلا أنه باتت هذه المناهج أقل تفصيلاً بكثير على مدى السنوات العشرين الماضية، ولم تعد مفروضاً على المدارس كما في السابق. إذ يشكل هذا المنهج مجرد إطار يتيح للمعلمين والعاملين في مجال تقديم الخدمات التعليمية حرية تقرير المعلومة التي يقدمونها للطالب وطريقة تقديمها. على سبيل المثال، يختار المعلِّم الكتاب المدرسي الخاص به وغيره من المواد التعليمية. ويتضمن المنهج الأساسي الوطني في فنلندا تعريفاً بالمواد الأساسية، ويحدد الأُطر التي يسير وفقها المنهج، ويحدد الوقت الذي يجب أن يُخصَّص لكل موضوع على نحو واضح. ويشدد المنهج على اللغات؛ إذ يجب على الطلبة في فنلندا أن يتعلموا اللغة السويدية والفنلندية (وكلتاهما لغتان قوميتان لفنلندا) هذا إضافة إلى تعلم لغة أجنبية كالإنجليزية.

أما الجامعات فتتمتع بدرجة عالية من الاستقلال الذاتي عند تصميم مناهجها الدراسية، حيث لا يتوافر منهج دراسي لإعداد المعلمين مفصل يشمل الجامعات كلها في فنلندا، لكن ثمة زمرة من المبادئ والخطوط العامة المرعية من قبل مؤسسات إعداد المعلمين كافة.

٤. تأهيل المعلمين في فنلندا:

تعتمد فنلندا على خبرات المربِّين المحلين، الذين يملكون من التجربة والحكمة والقدرة ما مكَّنهم من تحديد أفضل السبل للمضي قدماً نحو الأمام في إصلاح التعليم، وتُعدّ برامج تدريب المعلمين الفنلندية انتقائية للغاية، حيث تقبل طالباً واحداً فقط من كل عشرة طلبة يتقدمون إليها. والنتيجة أن فنلندا تختار مدرسيها المستقبليين من نخبة النخبة. ويجري تقويم المتقدمين بناءً على سجلهم في المدرسة الثانوية العليا، وأنشطتهم خارج المنهاج، ونتائجهم في امتحان القبول الجامعي (الذي يُجرى في نهاية المدرسة الثانوية العليا). وبمجرد أن يتخطى المتقدم هذه الجولة الأولى من التصفية، يجرى مراقبته في نشاط شبيه بالتدريس ومحاورته أيضاً، ويُقبل فقط المرشحون الذين يتمتعون بأهلية واضحة لتعليم، وبالأداء الأكاديمي القوي.

في سبعينيات القرن الماضي نُقل نظامُ إعداد المعلمين من كليات إعداد المعلمين إلى الجامعات. ومنذ ذلك الوقت اشترطت إصلاحات أخرى حصول كلِّ المعلمين على درجة الماجستير. وهناك ١١ جامعة فقط يوجد فيها برامج إعداد للمعلمين (يوجد أيضاً خمس كليات تدريب مهني للمعلمين) وهكذا، فمن السهل مراقبة الجودة وتحقيق المعايير المنسجمة. ويُشترط في معلمي المدرسة الابتدائية أن يتخصصوا في قسم التعليم، مع إتمام مقررات فرعية في مادتين من منهاج المرحلة الابتدائية. ويشترط في معلمي المدرسة الثانوية أن يتخصصوا في المادة التي سيعلِّمونها، وأن يكملوا سنة خامسة من التعليم مخصصة لضمان إتقان مهنتهم، إما بالترافق مع عملهم الميداني الرئيس أو بعد أن ينهوا أربع سنين من الدراسة النظرية للمادة. وفي نهاية البرنامج ذي الخمس سنوات، يحصلون على درجة الماجستير.

ما الهيكل التنظيمي للإدارة التعليمية في فنلندا؟

للإجابة على السؤال الخامس:

إدارة التعليم في فنلندا مركزية، على ثلاث مستويات مختلفة، كما يلي:

١- **المستوى (المركزي)** : تشرف وزارة التعليم والثقافة على كل التعليم الممول حكومياً، وعلى تطوير المناهج الأساسية الوطنية عبر المجلس الوطني الفنلندي للتعليم، وعلى اعتماد مناهج تدريب المعلمين.

٢- **على المستوى المحلي:** تتولى الوكالات المحلية الإدارية ومراكز التنمية الاقتصادية السلطة على المستوى المحلي، والحكومة المحلية هي المسؤولة عن توفير التعليم الأساسي في ٣,١٠٠ مدرسة.

٤- **المستوى الإجرائي (المدرسة):** منحت الهيئة الوطنية للتربية قدراً كبيراً من الاستقلالية لكل مدرسة، وتسعى كل مدرسة إلى تحقيق الأهداف الوطنية نفسها، ولها الكادر نفسه من المربين الحاصلين على مؤهل جامعي عالي.

ثالثاً: نظام التعليم في الإمارات العربية المتحدة:

للإجابة على السؤال السادس:

ما الجذور التاريخية لنظام التعليم في الإمارات العربية المتحدة؟

يمكن تقسيم التطور التاريخي للتعليم ثلاث فترات متتالية هي:

١- **الفترة الأولى (١٩٠٣ -١٩٥٢م):** وأطلق عليها عدة أسماء منها فترة ما قبل التعليم النظامي، وفترة التعليم الديني، وفترة التعليم الأهلي، حيث كانت بدايات التعليم في الإمارات مشابهة إلى حد كبير مع مثيلاتها في الدول العربية، وقد عرف وقتها ما يسمى بنظام المطاوعة وهو نظام تعليم ديني يقوم على جهد قوة هو المطوع الذي كان ينشئ الكتاب في إحدى زوايا منزله ويعلم في كثير من الأحوال القرآن الكريم واللغة العربية ومبادئ الحساب.

ولقد شهدت هذه الكتاتيب أو المدارس القديمة تطوراً في مناهجها وأساليب إدارتها فيما بعد

٢- **الفترة الثانية (١٩٥٣- ١٩٧١م):** وتسمى بفترة التعليم النظامي، حيث يعتبر عام١٩٥٣ البداية الحقيقية لإنشاء المدارس النظامية في الإمارات، عندما أنشئت أول مدرسة بإمارة الشارقة وهي مدرسة القاسمية عند وصول البعثة التعليمية من دولة الكويت استجابة لرغبة حكام الشارقة في ذلك الوقت وفي عام ١٩٥٥م أنشئت مدرسة الأحمدية في دبي وكان مكتب دولة الكويت قد اتخذها مقراً له، وفي عام ١٩٥٨م افتتحت أول مدرسة في عجمان، ثم في عام ١٩٥٩م في أم القوين، وفي عاتم ١٩٦١م في الفجيرة..

وكان السلم التعليمي– في الإمارات الشمالية – مكوناً من أربع سنوات في كل مرحلة تعليمية: الإبتدائية والمتوسطة والثانوية (١،٤،٤) أما في إمارة أبو ظبي، فكان السلم التعليمي مكوناً من ست سنوات المرحلة الإبتدائية وثلاث سنوات لكل من المتوسطة والثانوية (٦،٣،٣) وكانت عملية تعاقد المعلمين للعمل بالإمارات الشمالية تتم عن طريق وزارة التربية والتعليم بالكويت أما الموجهون فلم يكونوا مقيمين بالدولة، بل كانوا يأتون من الكويت مرتين خلال العام الدراسي، للإشراف–والتوجيه – على مدارس الإمارات الشمالية، وذلك بالتنسيق مع مكتب دولة الكويت (التعليمي) بالإمارات.

وشهدت هذه الفترة إنشاء أول مدرسة صناعية في عام ١٩٥٨م بالشارقة، وفي عام ١٩٦٤م بدبي وفي عام ١٩٦٩م برأس الخيمة، كما افتتحت مدرسة للتعليم التجاري في دبي عام ١٩٦٩م وشملت قسماً مسائياً، التحق به بعض العاملين في البنوك والشركات والمهن التجارية وفي عام ١٩٦٦م قام مكتب دولة الكويت بالإمارات بإنشاء معهد لإعداد المعلمين، وآخر لإعداد المعلمات بالشارقة، وكانت مدة الدراسة فيهما أربع سنوات، موازية للتعليم الثانوي العام.

كما شاهدت هذه الفترة توسعاً في إنشاء المعاهد الدينية في كل من دبي وعجمان ورأس الخيمة والعين.

٣- **الفترة الثالثة:(١٩٧٩م- الآن):**وهي الفترة التي تزامنت بدايتها مع قيام اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة وكان طبيعياً أن تشهد هذه الفترة توسعاً شاملاً في الجوانب الكمية والكيفية للتعليم، وخاصة مع ظهور الطفرة البترولية وما صاحبها من تغيرات اجتماعية واقتصادية انعكست على عمليات التوسع الكمي الهائل في أعداد المدارس والطلاب والمعلمين والإداريين.

وفي عام ١٩٩٤/١٩٩٥ تسلمت وزارة التربية والتعليم بعد قيام الاتحاد جميع المنشآت التعليمية لتبدأ الدولة منذ هذا التاريخ مسيرتها التنموية في مجال التعليم حيث أكدت على ديمقراطية التعليم ونشره في القرى والمناطق النائية أسوة بالمدينة، وظهرت بعض الاتجاهات والمحاولات التي هدفت إلى تحسين نوعية التعليم ومنها: الاعتماد على التخطيط التربوي، ومحاولة إحكام معالجته ضمن التخطيط الشامل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وإعادة النظر في المناهج الدراسية، ومايتصل بها من أساليب تقويم ونظم امتحانات وإدخال التدريبات العملية، وتدريس الحاسوب، وزيادة الاعتماد على الوسائل السمعية والبصرية، ووضع خطط لتوفير المباني المدرسية والعمل على رفع مستوى اعداد المعلمين واعتماد مبدأ التدريب أثناء الخدمة للعاملين في مجالات التربية وإعادة تنظيم إدارات الوزارة مع الاتجاه نحو اللامركزية وتنمية العلاقات بين المؤسسة التعليمية والبيئة المحلية.

ما العوامل التي أثرت في تشكيل نظام التعليم في الإمارات العربية المتحدة؟

للإجابة على السؤال السابع:

نظام التعليم الإماراتي تعرض للعديد من العوامل هي:

العوامل الاجتماعية:

يعد الإسلام الدين الرسمي لدولة الإمارات العربية المتحدة، وتُمارس شعائره على نطاق واسع. ويضمن الدستور الإماراتي الحريات الدينية بما ينسجم مع تقاليد المجتمع الإماراتي. كما تعد اللغة العربية اللغة الوطنية الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة. وتتمتع اللغة الإنجليزية بانتشار واسع النطاق في الإمارات، لذا تتوفر معظم اللوحات الإرشادية على الطرقات ولافتات المتاجر وقوائم المطاعم باللغتين (مركز الإحصاء، ٢٠١٥م، ص ١٦).

وتقدم دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً فريداً في مجال التسامح والتعايش ، يضمن لجميع الجنسيات باختلاف ثقافاتها وأديانها العيش في أمان.

العوامل الجغرافية:

من حيث المعلومات الجغرافية لدولة الإمارات العربية المتحدة يوضح الكتاب السنوي لدولة الإمارات (٢٠١٦م، ص٦) بأن مساحة الإمارات العربية المتحدة تبلغ نحو ٨٣ألفاً و٦٠٠ كيلو متر مربع، وتقع في قارة آسيا. وتحديداً في الجهة الغربية الجنوبية منها، في شرق الجزيرة العربية. تحدها من الشمال والشمال الغربي مياه الخليج العربي. وللدولة حدود بحرية مشتركة من الشمال الغربي مع دولة قطر، ومن الجنوب والغرب لها حدود برية مع المملكة العربية السعودية، ومن الجنوب الشرقي مع سلطة عمان. وتقع الدولة بين دائرتي عرض ٢٢ و٢٦.٥ درجة شمل خط الاستواء، وخطي طول ٥١و ٥٦.٥ درجة شرق خط غرينتش ضمن المنطقة الحارة.

وتتألف دولة الإمارات العربية المتحدة من سبع إمارات هي: أبو ظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القوين، رأس الخيمة والفجيرة. وتغطي الصحراء ٧٤% من مساحة الدولة، لكنها مع ذلك تتميز بمناظر طبيعية متباينة ومتنوعة من الكثبان الرملية الحمراء الشاهقة في ليوا إلى مدينة العين التي تعد واحة طبيعية تزينها أشجار النخيل، ومن الجبال شديدة الانحدار إلى المساحات الخصبة من السهول الساحلية المنبسطة، وتشكل هذه الجبال ما نسبته ٢.٦% من مساحة الدولة، كما تضم المياه الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة أكثر من ٢٠٠ جزيرة متباينة في الحجم والنشأة والتكوين (الكتاب السنوي لدولة الإمارات، ٢٠١٦م، ص٦).

وتتمتع دولة الإمارات بمناخ صحراوي دافئ ومشمس شتاءً، وحار ورطب صيفاً.

العوامل الاقتصادية:

حيث يعتمد الاقتصاد الإماراتي بشكل موسع على إنتاج وتصدير البترول، كذلك فإن أغلب إنتاج البترول إنما يُستمد من إمارات أبو ظبي ودبي والشارقة. ويصدر الكثير من البترول في هيئة مادة خام. لكن دولة الإمارات تمتلك العديد من المصانع التي تمكنها من الإشراف على مراحل تكرير الزيت الخام.

العوامل السياسية:

أعلن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في الثاني من ديسمبر ١٩٧١ كاتحاد فيدرالي بين سبع إمارات كانت تعرف في الماضي باسم (الإمارات المتصالحة) وكانت هذه الإمارات خلال المائة وخمسين عاماً التي سبقت قيام اتحادها على علاقات تعاهدية مع بريطانيا. وقد اشتق اسم (الإمارات المتصالحة) من معاهدة دائمة للهدنة البحرية وقعت بين حكام الإمارات والبريطانيين في عقد الخمسينات من القرن التاسع عشر بهدف ضمان الأمن والسلام في البحر وخاصة خلال مواسم الصيد والغوص. وقد تطورت هذه الاتفاقيات خلال القرن التاسع عشر، وسمحت للبريطانيين بتولي مسؤولية الشؤون الخارجية والدفاعية في الإمارات، مقابل تعهدهم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية أو في علاقاتها مع بعضها بعضا.

ويعتبر النظام السياسي في الإمارات نظام اتحادي دستوري، تتكون من سبع إمارات (حكومة الإمارات، ٢٠١٧م). حيث يتألف النظام السياسي في الإمارات من مجموعة من المؤسسات الاتحادية في مقدمتها المجلس الأعلى للاتحاد الذي يمثل السلطة العليا في البلاد، ويتشكل من أصحاب السمو حكام الإمارات السبع. ويتولى المجلس الأعلى رسم السياسة العامة للدولة– ومن ضمنها السياسة العامة للتعليم– في جميع المسائل الموكولة للاتحاد والنظر في كل ما من شأنه تحقيق أهداف الاتحاد والمصالح المشتركة، أما مجلس الوزراء فهو السلطة التنفيذية في دولة الإمارات ويختص بتصريف جميع الشؤون الداخلية والخارجية ومتابعة تنفيذ السياسة العامة للدولة في الداخل والخارج واقتراح مشروعات القوانين الاتحادية وإحالتها إلى المجلس الوطني الاتحادي (السلطة التشريعية) لمناقشتها ثم عرضها على المجلس الأعلى للاتحاد للتصديق عليها.(الكتاب السنوي، ٢٠١٣م، ص٤٥–٤٧).

العوامل السكانية:

تضاعف عدد سكان دولة الإمارات ليصل إلى ٩ ملايين و ١٢١ ألفاً و١٧٦ نسمة، وفقاً لإحصائيات ٢٠١٦م، يشكل الذكور منهم ٦٩ بالمائة، بينما يشكل الإناث ٣١ بالمائة. ويوجد حوالي أكثر من ٢٠٠ جنسية تقيم وتعمل في دولة الإمارات، كما أن عدد الوافدين والمقيمين في دولة الإمارات يتجاوز عدد سكانها. وتعتبر الجالية الهندية من أكبر المجتمعات الوافدة المقيمة في الدولة، يليها الجالية الباكستانية، والبنغالية (حكومة الإمارات، ٢٠١٧م). وبالإضافة إلى المواطنين في الإمارات توجد جنسيات متعددة من عرب وإيرانيون ومن جنوب آسيا ومن البلدان الأوربية وجنوب شرق آسيا

ما الأسس التي يقوم عليها نظام الإدارة التعليمية في الإمارات العربية المتحدة؟

للإجابة على السؤال الثامن:

يقوم نظام التعليم في الإمارات وفقاً للخطة الاستراتيجية لوزارة التعليم الإمارتية (٢٠١٧م) فيما يلي:

١–تعزيز الهوية الوطنية والمسؤولية الاجتماعية.

٢–مبادئ وقيم الإسلام من خلال التأكيد على القيم الإنسانية في الحوار والتسامح والاعتدال والسلام والعمل التطوعي.

٣–الالتزام بالمهنية والشفافية في الأداء.

٤–العدالة وتكافؤ الفرص التعليمية للجميع.

٥–تحفيز الطاقات البشرية والمؤسسية باتجاه العلوم والتكنولوجيا والابتكار.

ما السمات العامة لنظام التعليم في الإمارات العربية المتحدة؟

للإجابة على السؤال التاسع:

ويمكن توضيح السمات التي تنطبق على النظام التعليمي في الإمارات فيما يلي:

١. السلم التعليمي

يتشكل النظام التعليمي في دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً للمراحل التالية: مرحلة رياض الأطفال، والمرحلة التأسيسية وتسمى المستوى الابتدائي أو الحلقة الأولى، والمرحلة المتوسطة أو الحلقة الثانية، والمرحلة الثانوية والتي تسمى أيضاً الحلقة الثالثة، ومراحل التعليم الجامعي والعالي.

أ. **رياض الأطفال:** تعد الدراسة في مرحلة رياض الأطفال غير إلزامية.

ب. المرحلة التأسيسية: المستوى الابتدائي من عمر (٦ إلى ١١سنة):

تشمل هذه المرحلة الصفوف الدراسية من الأول حتى الخامس، وتهدف إلى توفير بيئة تعليمية غنية تسهم في تشجيع الطلبة على التعلم، وتساعدهم في بداية مشوارهم الدراسي.

ج. المرحلة المتوسطة (من عمر ١٢ –١٤سنة):

يكمل الطلبة في هذه المرحلة الصفوف الدراسية من السادس حتى التاسع، وتهدف إلى رعاية الطلبة وتأهيلهم للمستقبل، ومساعدتهم في تنمية الشعور بالولاء للمجتمع.

د. المرحلة الثانوية (من عمر ١٥–١٧ سنة):

تشمل هذه المرحلة الصفوف الدراسية من العاشر حتى الثاني عشر. ويتهيأ الطلاب في هذه المرحلة لبداية حياتهم العملية، وأدوراهم في المجتمع.

و. التعليم والتدريب التقني والمهني:

يعتبر التعليم والتدريب التقني والمهني منصة تعليمية فعالة للطلبة الإماراتيين الطامحين في تحقيق النجاح.

هـ. التعليم الجامعي والعالي:

يقع التعليم العالي ضمن مجال إشراف وزارة التربية والتعليم وذلك منذ العام ٢٠١٦م، وتتحدد مؤسسات التعليم الجامعي والعالي الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة فيما يلي:جامعة الإمارات العربية المتحدة، وجامعة زايد، وتعد كليات التقنية العليا أكبر مؤسسة للتعليم العالي التخصصي في دولة الإمارات.

و– تعليم الكبار:

ويتمثل تعليم الكبار في مراكز التعليم المنتشرة بدولة الإمارات، حيث قسمت إلى ثلاثة مراكز، مركز تعليم الكبار في الفترة المسائية وآخر في الفترة الصباحية للإناث فقط، ومركز الرعاية التربوية لطلاب المدارس الموقوفين في قضايا، وتنقسم مراحل تعليم الكبار إلى ثلاثة مراحل، المرحلة التأسيسية أو الحلقة الأولى ومدتها أربع سنوات، والمرحلة الإعدادية ومدتها ثلاث سنوات، والمرحلة الثانوية ومدتها ثلاث سنوات.

٢. تمويل التعليم في الإمارات العربية المتحدة:

تتولى الدولة مسئولية الإنفاق على التعليم الحكومي بكافة مراحله، ويشير القانون الاتحادي رقم(١١) لسنة ١٩٧٢م، في شأن التعليم العام، إلى أن التعليم يكون إلزامياً في مرحلة الابتدائية، ومجانياً في مراحله، وتلتزم الدولة بتوفير المباني المدرسية والكتب والمعلمين وكافة القوى البشرية والمادية، بما يضمن تحقيق أهداف التعليم.(سلامة،٢٠٠٠،ص١٩٨).

وقد اعتمد مجلس الوزراء لدولة الإمارات مشروع الميزانية العامة بتخصيص ١٠,٢ مليار درهم لقطاع التعليم العام والعالي، أي بنسبة ٢٠,٥ بالمئة من إجمالي الميزانية .

٣. المناهج الدراسية في الإمارات العربية المتحدة:

تتبع المدارس الحكومية في الإمارات العربية المتحدة المناهج الوطنية المعتمدة من وزارة التربية والتعليم. وتعتبر اللغة العربية لغة التدريس الأساسية بالإضافة إلى اللغة الإنجليزية التي تستخدم على نطاق واسع في تعليم المواد العلمية والفنية. وتوفر المدارس الخاصة خيارات متعددة من المناهج بما يتناسب مع حاجات المقيمين في الدولة منها منهج البكالوريا الدولية، ومنهج وزارة التربية والتعليم، والمناهج الإنجليزية، والأمريكية، والفرنسية، والهندية، والفلبينية، وغيرها. ويتم تدريس مواد إلزامية كاللغة العربية والتربية الإسلامية والاجتماعيات.

٤. إعداد المعلمين في الإمارات:

تعتمد وزارة التربية والتعليم في دولة الإمارات بنسبة كبيرة على المعلمين غير المواطنين.

ما الهيكل التنظيمي للإدارة التعليمية في الإمارات العربية المتحدة؟

للإجابة على السؤال العاشر:

تعد إدارة التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة مثالاً واضحاً للإدارة المركزية في التعليم، حيث تعتبر مسؤولية التعليم من اختصاص وزارة التربية والتعليم في المقام الأول، وتضم إدارة التعليم في دولة الإمارات ثلاثة مستويات تنظيمية وهي:-

أ- **على المستوى الاتحادي (ديوان الوزارة):** ويتضمن الهيكل التنظيمي لوزارة التربية والتعليم التشكيلات التالية:

١) وزير التربية والتعليم.

٢) وزير الدولة لشؤون التعليم العالي.

٣) وزير الدولة لشؤون التعليم العام.

٤) وكيل الوزارة للشؤون الأكاديمية للتعليم العالي.

٥) وكيل الوزارة للشؤون الأكاديمية للتعليم العام.

٦) الوكلاء المساعدون في التعليم العالي.

٧) الوكلاء المساعدون في التعليم العام.

ب- **على المستوى المحلي (إدارة العمليات المدرسية):** توجد خمس قطاعات مدرسية لمديري النطاق حيث تتولى إدارة العمليات المدرسية من القطاع أ إلى هـ إدارة عمليات التعلم والتعليم في مؤسسات تعليم الطفولة المبكرة ورياض الأطفال ومدارس القطاع وإدارة الموارد المدرسية.

جـ- **على المستوى الإجرائي (المدرسة):** حيث تعتبر المدرسة هي المؤسسة المسئولة – فنياً وإدارياً- عن تحقيق وتنفيذ السياسة التعليمية في الدولة، وحيث يتوقف على إدارة المدرسة تحقيق الأهداف التربوية التي يسعى إليها مجتمع الإمارات.

تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها

وفيه يتم الإجابة على السؤال التالي:

ما أوجه الشبه والاختلاف بين نظام الإدارة التعليمية في فنلندا والإمارات؟

للإجابة على السؤال الحادي عشر

من خلال استعراض الجذور التاريخية والعوامل والقوى والسمات والهيكل التنظيمي في كل من فنلندا والإمارات يتضح لنا وجود تشابه واختلاف بين نظام التعليم في كل من فنلندا والإمارات العربية المتحدة، يمكن توضيحها فيما يلي:

أولاً: العوامل المؤثرة في نظام التعليم

١ – العامل الاجتماعي:

على الرغم من وجود اختلاف في الدين السائد والرسمي بين فنلندا والإمارات، إلا أن كلا الدولتين كفلت حرية العبادة للديانات الأخرى.

٢ – العامل السكاني:

يوجد اختلاف بين كل من فنلندا والإمارات في العامل السكاني حيث يوجد نمو مرتفع للسكان في دولة الإمارات، وتعد الإمارات خليطاً من أعراق ولغات مختلفة، إذ توجد العديد من الجاليات تعمل فيها؛ ولذلك فهي نموذج فريد للتعددية والتسامح بين هذه الأعراق المتعددة. وربما أسهم هذا التعدد في إيجاد نظام تعليمي مركزي يكفل العدالة بين السكان، ويعالج خلل التركيبة السكانية .

٣ – العامل السياسي:

يوجد اختلاف بين كل من فنلندا والإمارات في العامل السياسي، حيث نظام الحكم في الإمارات العربية المتحدة اتحادي دستوري، يتألف من عدد من المؤسسات الاتحادية، في مقدمتها المجلس الأعلى للاتحاد، الذي يمثل السلطة العليا، ويتشكل من أصحاب السمو حكام الإمارات السبع، ويتولى رسم سياسة التعليم للدولة، وينتخب المجلس الأعلى للاتحاد من بين أعضائه رئيس الاتحاد ونائبه. أما فنلندا فهي دولة جمهورية برلمانية ذات حكومة مركزية، وتملك أحزاب متعددة، وحكومات محلية لديها إدارة ذاتية، وكلا الدولتين تتمتع باستقرار داخلي وخارجي ساعد في نهضة التعليم.

٤ – العامل الاقتصادي:

يوجد اختلاف بين كل من فنلندا والإمارات في العامل الاقتصادي، حيث أن فنلندا تحولت من مجرد دولة زراعية فقيرة، ومتواضعة تعليمياً إلى مجتمع اقتصادي قائم على المعرفة، ويعمل على توظيف التعليم لإحداث التنمية الاقتصادية، في حين تعتمد الإمارات العربية المتحدة في اقتصادها على استخراج النفط وتصديره حيث يعتبر الركيزة الأساسية لاقتصاد الإمارات، وربما اتجهت نحو المركزية في نظامها التعليمي لدعم التعليم والتوسع في مؤسساته، وفي توفير الفرصة التعليمية للمواطنين وغير المواطنين.

٥- العامل الجغرافي:

يوجد اختلاف بين كل من فنلندا والإمارات في العامل الجغرافي، من حيث أن مناخ فنلندا قاري رطب شبه بارد والغابات تحتل مساحات كبيرة فيها، بينما مناخ الإمارات صحراوي والبيئة الزراعية فيها قليلة، وربما تشابه الخصائص المناخية وطبيعة البيئة لجميع أجزاء مناطق كلا الدولتين أدى إلى توجههما نحو المركزية في نظامهما التعليمي.

ثانياً: الحكم على الدولتين:

هناك اختلاف بين كل من فنلندا والإمارات من حيث التصنيف العالمي، حيث تصنف الإمارات من الدول النامية، في حين تصنف فنلندا من الدول المتقدمة، وربما يرجع ذلك إلى تحول فنلندا من المجتمع الزراعي إلى مجتمع اقتصادي عالي ذو تكنولوجيا متقدمة، وتعليم ذو جودة عالية.

ثالثاً: الأسس التي يقوم عليها النظام التعليمي في كل من فنلندا والإمارات والتي أثرت على نظام التعليم في الدولتين:

يوجد تشابه بين كل من فنلندا والإمارات في إتاحة التعليم للجميع، حيث يهتم كلا النظامين بنشر التعليم وبتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين جميع المواطنين. وعلى الرغم من تشابه النظامين الفنلندي والإماراتي في هذا الأساس إلا أنهما يختلفان في الآتي:

١- توظيف التعليم لخدمة التقدم الاقتصادي:

هناك اختلاف بين كل من نظام التعليم الفنلندي ونظام التعليم الإماراتي في توظيف التعليم لخدمة الاقتصاد، حيث استطاعت فنلندا أن تمتلك نظاماً تعليمياً قوياً ساعدها على تلبية الحاجة من قوة العمل الماهرة،وربما يرجع ذلك لافتقاد النظام التعليمي في الإمارات لعنصر المبادأة والتكيف مع مشكلات المجتمع وهويته الثقافية.

٢- الاهتمام بالتعليم الفني والمهني:

يوجد اختلاف في النظام التعليمي في كل من فنلندا والإمارات في الاهتمام بالتعليم الفني والمهني، حيث أن النظام التعليمي في فنلندا يشجع على إعداد العمالة الماهرة والمدربة لسد حاجات البلاد من القوى البشرية المدربة، بينما التعليم الفني في الإمارات لا يخدم التطور في المجتمع؛ وربما يرجع ذلك عدم ملاحقة المدارس الثانوية الفنية للتطورات العلمية والتكنولوجية في مجالات الإنتاج والخدمات وعدم كفاية التدريب العملي للطلاب، وعدم توافر التجهيزات اللازمة بالمدارس والافتقار إلى نظام للتوجيه التعليمي والمهني بالمدارس الفنية.

رابعاً: السمات العامة للنظام التعليمي في فنلندا الإمارات:

هناك سمات متشابهة ومختلفة بين نظامي التعليم في كل من فنلندا والإمارات، ومن أبرز السمات المتشابهة:

١- مجانية التعليم:

٢- تمويل التعليم:

وبالرغم من وجود تشابه بين النظامين في السمات السابقة إلا أن هناك اختلاف يتمثل في الآتي:

١- السلم التعليمي:

٢- تأهيل المعلمين:

٣- المناهج الدراسية:

خامساً: الهيكل التنظيمي للإدارة التعليمية في فنلندا والإمارات:

يوجد تشابه واختلاف في الهيكل التنظيمي للإدارة التعليمية في كل من فنلندا والإمارات، حيث يتشابه النظامين من حيث التشريع، إذ يتكون في فنلندا الهيكل التنظيمي من ثلاث مستويات (مستوى وزارة التربية والتعليم والثقافة، مستوى الوكالات المحلية الإدارية، مستوى إدارة المدرسة)، وفي الإمارات يتألف من ثلاث مستويات (مستوى وزارة التربية والتعليم، المستوى المحلي المتمثل في إدارة العمليات المدرسية، مستوى إدارة المدرسة). إلا أنهما يختلفان في استقلالية القرار والتنفيذ التي تتمتع بها السلطات المحلية والمدارس الفنلندية، مع الالتزام بإطار القوانين والمهام التي تم تشريعها من وزارة التربية والتعليم الفنلندية.

الخلاصة والتوصيات والمقترحات

أولا: خلاصة نتائج الدراسة: أسفرت الدراسة عن النتائج التالية:

١- نظام التعليم في كل من فنلندا والإمارات يأخذ بالنمط المركزي، إلا أن نظام التعليم الفنلندي يتصف بمرونة أكبر من خلال اعتماد مبدأ اللامركزية في إعطاء المدارس إمكانية إدارة شؤونها الداخلية والاستقلالية في اتخاذ القرار، في حدود القانون التشريعي لوزارة التعليم في فنلندا.

٢- ساهم النظام التعليمي بفاعلية في تحقيق نمو اقتصادي قائم على المعرفة في فنلندا، من خلال تلبية حاجة سوق العمل للقوى البشرية المدربة ذات الأداء الأكاديمي المتميز.

٣- يتشابه نظام التعليم في كل من فنلندا والإمارات، من حيث مجانية التعليم وإتاحته للجميع.

٤- يتشابه نظام التعليم في كل من فنلندا والإمارات، من حيث تمويل التعليم إذ يمول التعليم في كلا النظامين من قبل الحكومة المركزية.

٨- يختلف نظام التعليم في كل من فنلندا والإمارات في أسلوب ومصادر إعداد المعلمين.

٩- التعليم الفني بدولة الإمارات لا يخدم تطور المجتمع، بالكيفية المطلوبة، نتيجة المشكلات التي تكتنف هذا النوع من التعليم.

١٠- استطاع النظام التعليمي في فنلندا من تقديم برامج تعليم مهنية، تنحاز للاحتياجات الاقتصادية، واحتياجات سوق العمل.

١٢- اتخاذ القرار في فنلندا يتم بمركزية التشريع ولا مركزية التنفيذ، إذ تم نقل مستويات القرار والمسؤولية عن التعليم من وزارة التعليم ووضعها على عاتق المدارس والبلديات المحلية

١٣- اتخاذ القرار في نظام التعليم الإماراتي يتصف بمركزية التشريع والتنفيذ.

١٤- اهتمام النظام التعليمي في فنلندا بجودة المعلمين ورفع مستوى أدائهم، حيث يوجد العديد من كليات إعداد المعلمين وبرامج التدريب المنتشرة في جميع أنحاء البلاد.

١٥- تعتبر فنلندا دولة متقدمة في نظامها التعليمي، وذات اقتصاد قوي قائم على المعرفة الحديثة.

١٦- تعتبر الإمارات دولة نامية تسعى إلى أن تصل لمصاف الدول المتقدمة من خلال وضع الاستراتيجيات المناسبة لرفع مستوى جودة التعليم.

ثانياً: التوصيات:

بناء على نتائج الدراسة، يقدم الباحث بعض التوصيات تتمثل فيما يلي:

١- على وزارة التربية والتعليم في الإمارات أن تستند في إدارتها التربوية على مبدأ التوجيه المركزي والتنفيذ المحلي من خلال إعطاء المدارس والمعلمين استقلالية أكبر في تطوير الآليات المستخدمة لتقديم خدماتها التربوية، وفرصة المشاركة في اتخاذ القرار وتبادل الآراء والمقترحات.

٢- الاستفادة من التجربة الفنلندية في توظيف التعليم في خدمة الاقتصاد، من خلال وضع استراتيجية للتنمية الشاملة، وربط الخطط التعليمية بالتنمية الاقتصادية، مع التركيز على التعليم كأساس للتنمية ومصدر استثمار البشر.

٣- الأخذ بمبدأ المشاركة من جميع المعنيين بالتعليم من قيادات تربوية ومعلمين وطلاب والرأي العام في المجتمع.

٤_ التوسع في التعليم الفني والمهني، وذلك من خلال تخطيط التعليم الفني وفقاً لاحتياجات المجتمع من المهن الفنية المطلوبة، مع إنشاء المزيد من معاهد التعليم الفني في كل إمارة.

٥- الارتقاء بمستوى تأهيل المعلم وتدريبه من خلال رفع مستوى المؤهلات التي يتطلبها العمل بمهنة التدريس.

٦- تمكين المعلمين من حرية اختيار المناهج، وطرق التدريس؛ في حدود الإطار العام لأهداف واستراتيجيات الخطة الوطنية لوزارة التربية والتعليم في الإمارات العربية المتحدة.

ثالثاً: المقترحات:

من خلال الدراسة السابقة يقترح الباحث ما يلي:

١- إجراء دراسة مقارنة بين نظام التعليم في المملكة العربية السعودية ونظام التعليم في فنلندا.

٢- إجراء دراسة مقارنة للتعليم الفني بين دول الخليج العربي وفنلندا.

٣- إجراء دراسة مقارنة بين نظام التعليم في كوريا الجنوبية ونظام التعليم في دول الخليج.

٤- إجراء دراسة مقارنة في أثر العوامل الاقتصادية على نظام التعليم بين فنلندا وكوريا الجنوبية.

المراجع العربية

أبو سليمان، عبد الحميد؛ والعوضي، رفعت السيد (٢٠١١م). ***الدليل الإحصائي للعالم الإسلامي***. مصر. دار السلام.

أحمد، شاكر؛ وزيدان، همام (٢٠٠٣م). ***التربية المقارنة المنهج الأساليب الأهداف***. مصر. مجموعة النيل العربية.

بكر، عبد الجواد؛ وصميده، هدى (٢٠٠٥م). ***منهج البحث المقارن في التربية***. مصر. دار ومكتبة الإسراء.

الجابري، محمد (٢٠٠٣م). ***موسوعة دول العالم: حقائق وأرقام***. مصر. مجموعة النيل العربية.

حجي، أحمد إسماعيل (١٩٩٢م). ***نحو علم الإدارة التعليمية المقارنة***. القاهرة. دار النهضة العربية.

الزكي، أحمد عبد الفتاح (٢٠٠٤م). ***التربية المقارنة ونظم التعليم دراسة منهجية ونماذج تطبيقية***. الاسكندرية. دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

الدخيل، عزام بن محمد (٢٠١٥م). ***تعلومهم: نظرة في تعليم الدول العشر الأوائل في مجال التعليم عبر تعليمهم الأساسي***. لبنان. الدار العربية للعلوم ناشرون.ط٤.

الدخيل، عزام بن محمد (٢٠١٥م). ***مع المعلم***. لبنان. الدار العربية للعلوم ناشرون.

سالبرج، باسي (ترجمة مكتب التربية العربي لدول الخليج)، (٢٠١٦م). **الدروس الفنلندية: الدروس المستفادة من تجربة التغيير والإصلاح التعليمي في فنلندا**. مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض.

سلامة، عادل عبد الفتاح؛ وعبود، عبد الغني؛ وضحاوى، بيومي؛ وبكر، عبدالجوار السيد (٢٠٠٠م). ***التربية المقارنة والألفية الثالثة الأيديولوجيا والتربية والنظام العالمي الجديد***. القاهرة. دار الفكر العربي.

علي، عيسى إبراهيم (٢٠١٦م). ***التربية ونظمها التعليمية المعاصرة***. عمان. دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع.

الغامدي، حمدان بن أحمد؛ وعبد الجواد، نور الدين محمد (٢٠١٥م). ***تطور نظام التعليم في المملكة العربية السعودية***. الرياض. مكتبة الرشد. ط٤.

متولي، مصطفى محمد؛ والسنبل، عبد العزيز عبد الله؛ والخطيب، محمد شحات؛ وعبدالجواد، نورد الدين محمد (٢٠٠٨م). ***نظام التعليم في المملكة العربية السعودية***. الرياض. دار الخريجي للنشر والتوزيع. ط٨.

مرسي، محمد منير (٢٠٠٥م). ***التربية المقارنة بين الأصول النظرية والتجارب العالمية***. القاهرة. علم الكتب.

المواقع الالكترونية

أبو شقرا، فاروق (٢٠٠١م). **حقائق عن فنلندا**. استرجعت بتاريخ ١٤٣٩/٣/١٤هـ من موقع:

https://www.tahmil-kutubpdf.net/onlineread/F8LFP3.html

البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة (٢٠١٧م). استرجعت بتاريخ ١٤٣٩/٣/١٥هـ من موقع:

https://government.ae/ar-AE/#

مركز الإحصاء (٢٠١٥م). ***استكشف أبو ظبي من خلال الإحصاء***. استرجعت بتاريخ ١٤٣٩/٣/١٥هـ من موقع:

file:///C:/Users/asus/Desktop.الامارات%٢٠%٢٠١٥%٢٠الإحصاء%٢٠مركز/pdf

موسوعة المعرفة (٢٠١٧م). استرجعت بتاريخ ١٤٣٩/٣/٢٥هـ من موقع:

https://www.marefa.org

الكتاب السنوي لدولة الإمارات (٢٠١٦م). استرجعت بتاريخ ١٤٣٩/٣/١٥هـ من موقع:

http://nmc.gov.ae/ar-ae/E-Participation/Lists/Publications/Attachments/3/E-Printing%20Arabic%20Inside.pdf